EGYPT



The Permanent Mission of Egypt to the United Nations

New York

بعثة مصر الدائسمة لدى الأمم المتحدة نيويورك

بیان

السيد الرئيس/ محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية

أمام

الاجتماع رفيع المستوى لرؤساء الدول والحكومات في الذكرى الستين لقيام الأمم المتحدة

۱٦ سبتمبر ۲۰۰۵

يلقيه السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية

راجع لدى الالقاع

فى سبتمبر عام ٢٠٠٠ حددنا رؤيتنا لمستقبل الأمم المتحدة، والتزمنا بمسئوليات محددة. تجاه شعوبنا ومجتمعاتنا والمجتمع الدولى ككل، وتجاه منظمتنا التى أنشأناها قبل ستين عاماً كمى تكون محفلا لإعلاء مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل، وصيانة الأمن والسلم الدوليين.

واليوم نجتمع مرة أخرى، وقد مرت بالعالم أحداث جسام، لنستعرض ما تم الوفاء به من تلك الالتزامات الأساسية، ونتفق على سبل العمل سويا لتحقيق ما تعذر إنجازه حتى الآن، في إطار من الإدراك المشترك لطبيعة ما نواجهه جميعاً من أخطار وتحديات، وانطلاقا من الإيمان بوحدة الأهداف والمبادئ التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة، الذي لازال.. وسيظل.. الأساس الثابت لمواجهة ما يواجها المجتمع الدولي من تهديدات وتحديات.

ويتعين علينا أن نتفق أولا على عدة منطلقات لتأمين مسيرتنا نحو تحقيق ما نتطلع إليه من أهداف، وأهم تلك المنطلقات:-

أولا: إن ما يجمع بيننا لا يجب أن يكون الرغبة فى فرض أى منا لارادته أو نمط حياته أو قيمه الفكرية على الآخرين.. وإنما يجب أن تجمع بيننا الرغبة فى فهم الآخر والبحث عن قاعدة للعمل سويا نحو تحديد ومواجهة الأخطار المشتركة التى تواجه البشرية.

ثانيا: أن ننظر دائماً إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها التزاما إنسانيا على عاتقنا جميعا، وليست وسيلة لممارسة الضغوط لأهداف غير تنموية.فالتقدم المحرز حتى الآن في تحقيق أهداف التنمية الألفية لا يبشر بإمكان تحقيقها على النحو الذي تعلقت به آمالنا منذ خمس سنوات، مما يفرض على شركاء التنمية تعزين جهودهم الداعمة للدول النامية إلى أن تتحقق.

ثالثا: أن نجاح جهودنا في تحقيق التنمية الشاملة سيظل رهنا بمدى، نجاحنا في إحلال السلام والاستقرار، وترسيخ مبادئ الشرعية الدولية والعدالة والمساواة وإحترام القانون الدولي، بما في ذلك رفض مفاهيم القوة، ونبذ احتلال أراضي الغير، وحل المشكلات الدولية بالوسائل السلمية، والاتفاق على قواعد واضحة والتزامات متبادلة في مجالات نزع السلاح، ومنع الإنتشار النووي والإستخدامات السلمية للطاقة النووية، تكفل التغلب على ما نواجهه من صعوبات في تحقيق عالمية الاتفاقيات، وفسي إقامة نواجهه من صعوبات في تحقيق عالمية الاتفاقيات، وفسي إقامة

المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل، خاصة في الشرق الأوسط.

السيد الرئيس...

أكدنا عام ٢٠٠٠ عزمنا المشترك على العمل لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وإحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقد قطعت مصر خطوات كبيرة في هذا المجال، فواصلت مسيرتها نحو التطوير السياسي القائم على التعددية، وسعت من قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار، وتم تتويج هذه المسيرة بانتخابات رئاسية مفتوحة جسرت قبل أيام قليلة، بمشاركة مرشحي عشرة أحزاب تنافست، لأول مرة في تاريخ مصر على الفوز بثقة الشعب.

واليوم.. فإننا نعلن استمرار تأييدنا للإصلاحات الهيكلية للآليات الدولية في مجال حقوق الإنسان، من خلال تطوير مفوضية حقوق الإنسان، وإنشاء مجلس لحقوق الإنسان.

ومع تأييدنا لتلك الإصلاحات، فإننا نسود التأكيد على ضرورة امتدادها إلى الجوهر وعدم الاكتفاء بتجميل الشكل أو تغيير المسميات،

حتى نتلافى ما يشوب عمل الآليات الحالية من تسييس وازدواجية فى المعايير، ونعمل على التوصل إلى قواعد وأسس مشتركة تتفق مع الخلفيات الحضارية لكل منا، وتعزز من قدرة شعوبنا على ممارسة حقوقها المدنية والسياسية وحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

السيد الرئيس

تؤمن مصر بأهمية الإصلاح المؤسسي الهادف لتمكين الأمم المتحدة من مواكبة روح العصر. وحتى يحقق هذا الإصلاح الأهداف المنشودة منه، فلابد أن يقوم على أسس أوجزها على النحو التالى:-

- استعادة التوازن المفقود بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة، وعودة الجمعية العامة لتولى موقعها المركزى بموجب الميثاق، باعتبارها الجهاز التشريعي الدولي الأكبر.
- إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن بمنا يكسبه الشفافية والمصداقية، وتوسيع عضويته وجعله أكثر تمثيلاً للدول النامية، وخاصة الدول الأفريقية التي لم تحصل بعد على نصيبها العادل من التمثيل في المجلس.

- أعطاء دور أكبر للمجلس الإقتصادى والاجتماعى فى رسم السياسات الدولية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها، بما يعزز الجهود الدولية لدفع مسيرة التنمية ومعاونة الدول النامية على تحقيق أهداف التنمية الألفية.
- تعزيز الأحترام الدولى للقيمة القانونية والأخلاقية لأحكام محكمة العدل الدولية، ولدور المحكمة في إرساء القواعد القانونية الدولية.
- أن يكون إنشاء لجنة بناء السلام أداة فعالـة لبنـاء القـدرات الوطنية للدول الخارجة من الصراعات، ولمساعدة تلك الـدول على بدء طريق الاستقرار وإعادة البناء، دون فرض الوصـاية على تلك الدول أو الافتئات على سيادتها الوطنية.
- تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى فى عمل الأمم المتحدة، وذلك وفقاً للقواعد المعمول بها، بما يرسخ من مفهوم المشاركة الشعبية في العمل التنفيذي، ويجعل من الأمم المتحدة منبرا حقيقياً للعمل الجماعي الدولي.

يجب أن يتوازى كل هذا الجهد الدولى مع جهد مواز للقضاء على الإرهاب الدولى. وتدعو مصر مجدداً إلى جهد جماعى دولى من خلل الجمعية العامة للتعامل مع هذا الخطر الداهم الكفيل بتقويض أية جهود للاستقرار والتنمية.

ومن هذا المنطلق، فقد تقدمت مصر بمبادرة لعقد اجتماع رفيع المستوى فى الجمعية العامة لإقرار استراتيجية وخطة عمل واضحتين للتعامل مع الإرهاب، تقومان على التوازن فى الحقوق والواجبات، وتعززان من قدرة الأمم المتحدة على دعم الجهود الإقليمية والوطنية نحو القضاء على هذه الظاهرة، ونتطلع لدعم كافة الدول الأعضاء لهذه المبادرة.

وفى الختام، فأننا نأمل أن يكون اتفاقنا اليوم على الإعلان الصادر عن القمة بداية لطريق جديد، وأن تسهم الجمعية العامة من خلال دورتها الستين في تنفيذ ما اتفقنا عليه خلال هذه القمة وفي البناء عليه، وأن يستمر حوارنا وعملنا معاً نحو تحقيق آمال شعوبنا ومجتمعاتنا في مستقبل أفضل.

In September 2000, we identified our common vision for the future of the United Nations, and committed ourselves to undertake certain responsibilities towards our peoples, our societies, and the international community at large. We also committed to shoulder our responsibility towards our Organization which we established 60 years ago as a forum to uphold the principles of human dignity, equality, justice and towards the maintenance of international peace and security.

Today, and while the world has witnessed significant events over the past five years, we gather once again in New York to examine which of those basic commitments we managed to fulfill, and agree on the way forward towards achieving the other objectives that we failed to fulfill.

We should carry out our examination of the future with a common understanding of the nature of the threats and challenges we are facing, and based on the conviction of the uniformity of our objectives and principles as enshrined in the United Nations Charter, which has been and will remain the solid foundation upon which we will stand and confront the threats and challenges facing the international community.

Mr. President,

Before we address our ambitious plans to reform our organization, we must first agree on a number of premises to secure our path towards the realization of our common objectives, on top of which:

First, what brings us together must not be the urge to impose ones own will, lifestyle and values. We must come together around the will for mutual understanding and common endeavor to identify and address the risks facing humanity.

Second, we should view the efforts towards achieving the economic development as a human commitment that we all must subscribe to, not as a means to exert pressure to achieve non-developmental objectives. I must state that the progress made thus far in meeting the MDGs does not indicate the possibility of meeting those goals in the manner we have envisaged and aspired for five years ago. Our development partners must double their efforts in support of the developing countries.

Third, any successful efforts to achieve a comprehensive development will remain hostage to our ability to achieve peace and stability and to consolidate the principles of international legitimacy, justice and equality. The consolidation of such principles will also necessitate the rejection of the use of force, forced occupation, and the recourse to the settlement of global problems by peaceful means, and in accordance with the principles of the international law and legitimacy. Those

principles should also apply to the importance of reaching a clear understanding of our mutual obligations in the area of disarmament, non-proliferation and the useful uses of nuclear energy which would enable us to overcome the difficulties in achieving the universality of the treaties, and in establishing the nuclear free zones, especially in the Middle-east.

Mr. President,

We committed in the year 2000 to promote democracy, the rule of law, the respect for human rights and fundamental freedoms in which Egypt has taken significant steps on the path for political modernization based on plurality and the expansion of the base of participation in the decision-making process, efforts that have been crowned by holding open presidential elections, few days ago, in which the candidates of ten political parties competed, for the first time in Egypt's history, to win the confidence of the people.

In this regard, we pronounce our support for the reform of the international mechanisms in the field of Human Rights, through the reform of the Human Rights Commission and the establishment of the Human Rights Council. A reform that should be in the core and content of its work, and not be limited to some cosmetics on the surface, in order to avoid the politicization and double standards in its work. We have also to strive towards reaching the objective of a common understanding for what constitutes the basis of our work; which is the mutual respect of the different cultural backgrounds, an understanding that would enable our peoples to exercise their civil, political, economic, social, and cultural rights.

Mr. President,

Egypt, has always called for reforming this Organization so as to enable it to adapt to the changes of our world, and for the reform to achieve its objectives, Egypt is of the view that reform should be based on a set of principles, which I would briefly outline:

- Restoring the balance between the main organs, and empowering the General Assembly to assume its responsibilities as enshrined in the charter as the main legislative body.
- Reform the methods of work of the Security Council so as to make it more transparent and credible. Also, increasing the membership of the Council so as to be more representative of the developing countries, particularly the African countries that have not yet had their fair share of representation in the Council.
- Allow for a greater role for the Economic and Social Council in drawing policies in the areas of economic and social affairs, and implementation

follow-up. This would complement international efforts in the development process and help developing countries achieve the MDGs.

- Strengthening the role of the International Court of Justice, and the commitment by all to respect its role in setting the international legal principles.
- The establishment of the Peacebuilding Commission should constitute an efficient tool for building the national capacities of the countries emerging from conflict, and in assisting those countries in the path to stability and reconstruction without imposing trusteeship on them or undermining their national sovereignty.
- Strengthening the participation of the civil society, including the nongovernmental organizations in the work of the United Nations, in accordance with the existing procedures. This fosters the concept of public participation and confirms that the United Nations is the effective venue for international collective efforts.

Mr. President,

All of this international effort and the proposed institutional reforms for our Organization have to be paralleled with an effort aiming at tackling the question of combating terrorism. Hence, Egypt calls once again for an international effort, through the General Assembly to deal with this issue which if unchecked will undermine all the aspirations of the international community to enhance international peace and security and achieve development.

In this regard, Egypt proposed to hold a High Level Plenary Meeting in the General Assembly to work out a strategy and a working plan to deal with this issue, based on the principle of a balanced relation between rights and obligations, and strengthening the United Nations ability to support the national and regional efforts to eradicate this phenomena.

Mr. President,

We hope that our agreement today, as reflected in the declaration of the Summit, shall constitute a new beginning for our common endeavors, and for the contribution of the sixtieth session of the General Assembly to the implementation of what has been agreed upon during this summit, in order to fulfill the aspirations of our peoples for a better and prosperous future.

Thank you.